

ان لا تاخذ في تزويجها فزوجها ابوما فسكت لا يجت
ان لم ياذن ولزم التفاح بالسنة حلف للزوج بنت
الصغيرة فزوجها رجل الاب حاضرسكت فقال ابو
في المجلس اجزت التفاح زعم محمد لانه لا يجت اذ
زوجها غيره واجاز حلف الياسم شفعة فلم يسلمها
لكن سكت عن الحنفية فيها حتى بطلت شفعة لا يجت
حلف ابوخر عن فلان حقا عليه شهر او بلخر شهر وسكت
عن نفاضة حتى مضى الشهر لا يجت ومنها تصدق على
انسان فسكت المتصدق عليه بنت الملك لا يجت
الى قولها قول انا الهبة فلا تصح ما لم يقبل الموهوبه
قبلت ومنها قبض بعبه وصدقة بخضرة المالك وهو
سكت كان اذا قبضه ومنها ابرامديونه فسكت
ميراء ولوردية تدبرده ومنها الاقرار ببيع ولو سكت
المقر له وببر تدبرده ومنها الوكالة وكله ببيع فسكت
الوكيل وباشره حتى وببر تدبرده فلو وكله ببيع فنه
فلم يقبل ولم يبرده فباعه جاز ويكون قبوله وكذا الواجب
الى رجل فسكت في حيوته فلما مات باع الوصي بعضه
الشركة او تقاضى دينه فهو قبول للوصاية ومنها الاثر
اذا سكت المفوض اليه حتى وببر تدبرده ومنها الوقف

عديج

على رجل معين صح ولو سكت الوقف عليه ولو رده
قبل بطل وقيل لا ومنها تواضعا لثمة ثم قال اصحا
لصاحبه فبدأ الى اذا حلف ببيعها صحها فسكت
الاخر ثم تباعها حتى البيع وليس لتك انما البعد
ما سمع فوالصاحبه ومنها ابرقن لسلي فوقع الغبنه
وقسم ومولاه الا اذا حاضرسكت بطل حقه ومنها كان
المشتري مخترا فزى القن ببيع وينتري فسكت
بطل جازده ولو كان الخيار للبايع لا يبطل خياره
ومنها للبايع حبس المبيع لثمة فلو قبضه المشتري
وزاه البايع وسكت كان اذا نفي قبضه القاصد
في سواد في رواية وهو رضاء بقبض في الفاسد
لا في التصحيح في رواية ومنها علم الشفعة بالبيع وسكت
بطل شفعة ومنها اراه قنه ببيع وينتري وسكت
كان ما ذونا في التجارة لا في بيع ذلك العيين وهل يجت
به في يمينه لو حلف لا تاخذن لربها يجت في ظاهر رواية
لا في رواية عز ابو يوسف من باع شيئا بحصة ماله
ثم ادعاه المولى انه له فلو كان القن ما ذونا لم يفتح
دعواه ولا يفتح لو محجور اذ ان قبل لم يبره ما ذونا
بسكوت مولاه قلنا نعم ولكن اثره لا ان يظهر